الموسوعة الحديثية الشاملة بين الواقع والمأمول

(دراسة تطبيقية على موسوعة الحديث النبوي)

د. عبدالملك بن بكر عبدالله قاضي

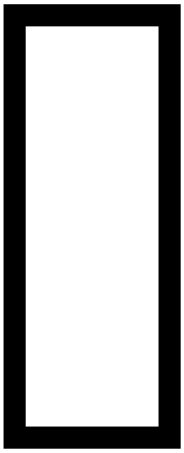

المقدمة

الحمد لله الذي خلقنا، وما كنا من قبل شيئاً، وجعلنا مستخلفين في الأرض، وما تركنا من بعد هملاً، بل بعث الرسل، وأنزل الكتب، وسخر لنا ما في السموات وما في الأرض، وأسبغ علينا نعمَهُ ظاهرة وباطنة، فالحمد لله الذي أكمَل لنا ديننا، وأتم علينا نعمته، ورضي لنا الإسلام ديناً.

والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد بن عبدالله: الرسول الأميّ، الهادي البشير، والسراج المنير، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

وعلى آله وصحبه، الذين آمنوا به، وآزروه، واتبعوا النور الذي أنزل معه، وترسموا هديه؛ فطبقوه عملاً، وبَلّغوه قولاً، وعلى التابعين لهم بإحسان، الذين واصلوا المسيرة، فسمعوا ووعوا، ثم بَلّغوا خلفاً عن سلف، وجيلاً عن جيل.

وبعد؛ فإنَّ تعلُّم أمور الدين أشرف العلوم، وألزمها للمسلم. وإن أساس علوم الإسلام: القرآن الكريم؛ المصدر الأول للتشريع: فقهاً، ودعوةً، ومعرفةً.

والسنة النبوية؛ مفسرة لآياته، وموضحة لمبهمه، ومخصصة لعامه، ومفصلة لمجمله. وهي تسجيل دقيق لهديه صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وهي وحي بالمعنى من الله تعالى إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعصمة الأنبياء تمنع أن يصدر عنهم شيء مخالف للوحي الإلهي -. والعمل بها ضرورة حتمية. وإنكار حجيتها موجب للردة.

وإن نصرة الدين الإسلامي، والذود عن حياضه؛ لا يتحصل إلا بالإيمان بما جاء به صلى الله عليه وعلى آله وسلم: قولاً، وفعلاً، وتقريراً. ولا يكتمل إلا بالعمل على ترسيخ تلك المعاني في النفوس.

وإن محبة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لا تكون إلا بتصديقه، ونشر دعوته، وإحياء سنّته من بعده، وتعزيزها؛ باتباعها، وتيسيرها لمن أراد أن يسترشد بأقواله، ويتأسى بأفعاله، ويسير على نهجه.

ولقد حرص المسلمون منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم على الاهتمام بالسنة النبوية: بالتأسي بها، وتتبعها، وتدارسها. وهيأ المولى سبحانه وتعالى لحفظها أجيال العلماء في كل عصر، يبذلون المال والنفس فداءً لها، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين. كما قاموا بنقلها إلى تلاميذهم، لينقلها هؤلاء بدورهم إلى من بعدهم، حتى جاء عصر تدوين المصنفات الحديثية، وعندها برزت الدراسات حول هذه المصنفات شرحاً، وتعليقاً، وجمعاً.

فعُلماء السنة النبوية السابقون - رحمهم الله - قاموا بتدوينها في: المسانيد، والجوامع، والسُنن

الجامعة، وأتموها: بالمستخرجات، والمستدركات، ومعاجم أطرافها، وأوائلها.

وقد انفردوا في ضبط هديه، وشمائله، وسيرته؛ بما لم يفعله أحد من أتباع المرسلين، ولا غيرهم من المشترعين، فأسسوا التواريخ لرواتها. ونصبوا ميزان الجرح والتعديل، لتمحيص المقبول، والمردود.

واستنفذوا الوسائل المتاحة لهم. وما تمكنوا من جمع كل السنن، والآثار بين دفتي مجلد واحد شامل. بل عمد كل منهم إلى الجمع مع التصنيف حسب الموضوع، أو طبقاً لمعايير معينة للصحة.

وما جمعه السيوطي (911ه) في جامعه الكبير: "جمع الجوامع"، مستمداً من ثمانين مصنفاً حديثياً. وما استدركه المناوي (1031ه) في "الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور"؛ فثمرة عملهما المبارك لم تستوعب كل ما روي من أحاديث، وقد أورداها بغير أسانيد.

والحاجة إلى تجميع شامل للأحاديث، ومتابعاتها، وشواهدها. وتجميع شامل للرواة، ومروياتهم، وما قيل في كل منهم؛ مطمح قديم.

قال ابن معين (233ه): " لو لم نكتب الحديث خمسين مرة، ما عرفناه"[1].

وقال ابن المديني (234ه): "الباب إذا لم تجمع طرقه، لم يتبين خطؤه"[2].

---

1 (((تذكرة الذهبي 430).

2 (((مقدمة ابن الصلاح 195).

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري (244ه): "كل حديث لا يكون عندي منه مئة وجه؛ فأنا فيه يتيم"[1].

وقال أبو حاتم الرازي (277ه): "لو لم يُكتب الحديث من ستين وجهاً، ما عقلناه"[2].

وقال الخطيب البغدادي (463ه): "قَلَّ من يتمهر في علم الحديث. ويقف على غوامضه. ويستثير الخفي من فوائده؛ إلا من: جمع متفرقه. وألف مشتتَه، وضم بعضه إلى بعضه، واشتغل بتصنيف أبوابه، وترتيب أصنافه"[3].

وقال ابن حجر العسقلاني (852ه): "ولقد كان استيعاب الأحاديث سهلاً لو أراد الله تعالى ذلك، بأن يجمع الأول منهم ما وصل إليه، ثم يذكر من بعده ما اطلع عليه مما فاته من حديث مستقل، أو زيادة في الأحاديث التي ذكرها، فيكون كالدليل عليه. وكذا من بعده، فلا يمضي كثير من الزمان إلا وقد استوعبت، وصارت كالمصنف الواحد. ولعمري لقد كان هذا في غاية الحسن" (.....).

وكتب السيوطي (911ه) على ظهر جامعه الكبير: "هذه تذكرة مباركة بأسماء الكتب التي أنهيت مطالعتها على هذا التأليف، خشية أن تهجم المنية قبل تمامه، على الوجه الذي قصدته، فيقيض الله تعالى من يذيّل عليه. فإذا عرف ما أنهيت مطالعته، استغنى عن مراجعته. ونظر ما

---

1 (((تذكرة الذهبي 516).
2 (((فتح المغيث للسخاوي 2: 327).
3 (((الجامع 2: 280).

سواه من كتب السنة" (جمع الجوامع).

قلت: وذكر واحداً وثمانين مصنفاً حديثياً.

ولجمع الطرق، والروايات فوائد يدركها علماء هذا الشأن، ومن أقربها تحقيق المعنى الصحيح للحديث، وتقوية أسانيده بانضمام بعضها إلى بعض، كما أنه سيفضي إلى الحكم الشرعي الصحيح.

ولا يخلو مصنف من فوائد ينفرد بها، ويختص، بما لا غنى للباحثين عنها. وقد تكون زيادة كلمة، أو بيان غامض مبهم. أضف إلى ما سبق؛ أن هذه المصنفات ما بين مطبوع، ومخطوط. بعضها في متناول الباحث، والبعض الآخر بعيد عنه، ولا يتيسر الحصول عليه.

والوصول إلى المراد من هذه المصنفات عسير، إلا على المتخصص. وحتى المتخصص، فإنه يحتاج إلى زمن طويل أحياناً حتى يتمكن من جمع طرق، وأطراف حديث واحد. وطالما أعيا مشايخنا المحدثين طلب بعض الأحاديث من مظانها. بل إنني واحد من الذين ثقفوا المصنفات الحديثية معرفة بمواردها، ومصادرها، ومع تمكّني من معرفة الأبواب التي ارتكزت عليها هذه المصنفات؛ إلا أنني أجد صعوبة أحياناً في التوصل لحديث ما. فكيف بالعلماء الذين ليسوا مختصين بهذا العلم، كالفقهاء، والمفسرين، والدعاة، والخطباء، والمؤرخين، والأدباء، واللغويين، وسواهم، ممن تصادفهم أحاديث، ويودون الوقوف على حقيقتها

من مصادرها للاستشهاد بنصوصها، من مصنفات رواتها.

من تلك الأمثلة حديث سُئلت عنه، فأنفقت جهداً، ووقتاً، ولم أقف عليه حتى الآن. وهو ما ذكره الماوردي - في باب: جامع التيمم، والعذر فيه - دليلاً على اشتراط طلب الماء قبل التيمم، بما روي عن علي بن أبي طالب [illegible] : "[illegible]"[1].

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[1] (((الحاوي الكبير 1: 263).

ثم كان لعملي الموسوعي الوجيز: "مرويات

شعبة بـن الحجـاج فـي الكتـب السـتة" فـي بحـث الماجستير اتجاهاً تأصـيلياً - غيـر مخطـط لـه مـن شخصي الضعيف - فـي اتجـاه مشـروع موسـوعة الحديث النبوي.

وفي المحرم (1399هـ) انتقلت إلى جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران. وهناك نمت فكرة العمل الحديثي بوصفه بحثاً يجمع أطراف أحاديث صحيح الإمام البخاري في موضع واحد، ثم تطور إلى عمل يجمع سلاسل أشجار أسانيد الأحاديث النبوية.

وكان من فضل الله تعالى أن تكون دراستي للدكتوراه (1400-1403هـ) تحت إشراف العالم الزاهد الدكتور موسى شاهين لاشين، في جامعة الأزهر الشريف، بالقاهرة المحروسة. والمشاركة من خلال بحث الدكتوراة "القسم الثاني من سنن أبي داود" في بناء موسوعة جامعة الأزهر لمصنفات الحديث: تحقيقاً، وتخريجاً، وحكماً.

وهكذا انطلقت معتمداً على البارئ الخالق .

[illegible]."

[illegible].

□□ □ □□□□

□□□□□ □□□□□□□□□□ □□ □□□□□ □□□□□□ □□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□ □□□ □□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□ □□ □□□□ □□□□□ □□□□□□ □□□□□□□□□□ □□□□□□□□□□ □□ □□□ □□□□□□□□□□.

□□□□□□□□□□ □□□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□ □□□□ □

أولاً: تحقيق الأصول الخطية

- شراء صور النسخ الخطية 999 مصنف × ألف ريال
- مكافآت موثقي النصوص. 9 ملايين نص × ريال واحد
- مكافآت محققي النصوص. 9 ملايين نص × ريال واحد
- مكافآت معدي الطباعة. 9 ملايين نص × ريال واحد
- مكافآت لجان المراجعة. 9 ملايين نص × ريال واحد

ثانياً: التصنيف والتدوين

- **مستلزمات**
  - المصادر الحديثية المطبوعة: تسع مجموعات × خمسون ألفاً
  - الأقراص اللغوية، والموسوعية: ثلاث نسخ × خمسون ألفاً
  - الأدوات المكتبية. الاتصالات. البريد. التصوير: عام واحد × خمسون ألفاً
- **مكافآت مجهزي بطاقات الأحاديث والآثار**
  - توثيق، وقص المصادر الحديثية المطبوعة: مليون صفحة × ريال
  - تصنيف الأحاديث والآثار على الموضوعات: 9 ملايين نص × نصف ريال
  - ترتيب، وتثبيت، وعنونة أحاديث وآثار الديوان: 9 ملايين نص × ريال

- تصوير نسخة القص من الديوان: مليون صفحة
- قص صفحات صورة الديوان المعدة للباحثين: مليون صفحة × ربع ريال

- **مكافآت الباحثين**
  - تجميع متابعات الحديث الواحد: 7 ملايين × نصف ريال
  - تثبيت المتابعات على صفحات: 7 ملايين × ربع ريال

- **مكافآت المحدثين**
  - التأكد من صحة تدوين المتابعات: 7 ملايين × ربع ريال
  - تدوين شواهد متن واحد: أربعون ألف متن × مئة ريال
  - تشجير شواهد متن واحد: أربعون ألف متن × مئة ريال

- **التدقيق، والمصداقية**
  - مقابلة نصوص الديوان مع المصادر الحديثية 9 ملايين × نصف ريال
  - مراجعة مسودات الشواهد: أربعون ألف متن × خمسون ريالاً

- **موسوعة رجال الحديث الشريف**
  - تثبيت ألفاظ جرح وتعديل الرواة 70 ألفاً × مئة ريال
  - مناظرة أقوال المحدثين، لاستصدار ترجمة الرواة 70 ألفاً × خمسون ريالاً

- **الإشراف والسكرتارية**
  - اللجنة (سفر. إقامة. بدل حضور): أربعة أعضاء × ستة آلاف × 50 اجتماعا
  - بدل تفرغ صيفي: مائتان وخمسون ألفاً ×

خمس سنوات

- **سكرتارية القاهرة: ثلاثون ألفاً × خمس سنوات**
- **سكرتارية الظهران: خمسون ألفاً × خمس سنوات**
- **سكرتارية المدينة النبوية: خمسون ألفاً × خمس سنوات**

ثالثاً: الطباعة والنشر

رابعاً: القرص الحاسوبي

المفاهيم

1 - تحرير العمل من المذهبية، والإقليمية، والجدوى التجارية.

2 - عدم التصرف في النصوص بالتعديل، أو الحجب.

3 - التزام المنهج الواحد في جميع الخطوات.

4 - الاستيعاب، والشمولية.

5 - اعتماد التصنيف الموضوعي في جميع المسارات.

6 - مراجعة العمل، وتدقيقه مرات متعددة، وبطرق مختلفة.

7 - ترقيم النصوص مرتكز على ترقيم موثقي نصوص النسخ الخطية للمصادر.

8 - قيام الباحث نفسه، بإنجاز ديوان، وموسوعة الباب الفقهي المعين له.

المهام

أولاً: مهام مصنفي البطاقات (من الذين لهم تطلّع لشرف خدمة السنّة النبوية)

1 - توثيق، وقص نصوص المصنفات الحديثية.
2 - تصنيف النصوص على موضوعات الأقسام.
3 – تقسيم كل قسم إلى كتب. وكل كتاب إلى أبواب.
4 – تثبيت نصوص الدواوين على صفحات.

ثانياً : مهام الباحثين (من الحاصلين على الشهادة الجامعية)

1 - تجميع طرق، ونصوص الحديث الواحد.
2 - ترتيب هذه الطرق حسب المنهج المقرر.
3 - اختيار نص مناسب بحسب أهمية المصدر.
4 - تدوين متابعات الحديث الواحد.
5 - الإشارة إلى الألفاظ المستخدمة في التخريج.
6 - توثيق رقم الحديث إن وجد، أو تحديد الجزء والصفحة.
7 - تثبيت أي تصريح من المحدثين المعتنين ببيان درجات الحديث بتصحيح الحديث، أو تحسينه، أو تضعيفه، إن وجد. وإن كان هناك اختلاف، يذكر ذلك الاختلاف.

ثالثاً: مهام المحدثين (من الذين لهم

قدم راسخة في التأليف في علوم الحديث)

1 - التثبت من أن عمل الباحث في المتابعات، وبيان الدرجة مطمئن.

2 - تجميع شواهد الأحاديث المتعددة لمتنٍ واحدٍ. واختيار متن كأصل.

رابعاً: مهام اللجنة العلمية (من العلماء المشهود لهم بالتصنيف، والفضل)

1 - اختيار المحدثين، والباحثين، ومصنفي البطاقات.

2 - اختيار مصادر المشروع، مع بيان الترتيب فيما بينها.

3 - ترتيب الموضوعات كتباً، وأبواباً.

4 - ترتيب المتون في الباب الواحد.

5 - ترقيم الحديث الواحد بمتابعاته، وشواهده.

6 - إقرار مسودات العمل بصفة نهائية.

الأصول الخطية

إن الاعتماد على مصنفات حديثية، متقنة؛ لا يكون إلا بإخراجها في صورة مماثلة، ومطابقة - ما أمكن ذلك - كما تركها مصنفها. وذلك بتحقيق جميع المصنفات الحديثية المطبوع منها، وغير المطبوع. وفق منهج سليم.

إن ما نشر حتى الآن من النصوص الحديثية المحققة، لا يغطي إنجازات العلماء المحدثين بما ينبغي؛ فبعضها لم يحقق تحقيقاً وفق القواعد العلمية لنشر النصوص، كما أن ما حقق لا يخلو من أخطاء لإسناد بعض دور النشر أعمال التحقيق، لأشخاص لا يوثق بعلمهم، ولا بدينهم.

فبعض هذه الطبعات رديئة الإخراج، ذات سقط، وتحريف، وأغلاط مشكلة. ولم تعتمد على أصول خطية موثقة.

وبعض المحققين عمد إلى تغيير أسماء المصنفات، ووضع أسماء جديدة لها. مثال ذلك: التاريخ الأوسط للبخاري، طبع على أنه التاريخ الصغير. وكتاب "الشمائل المحمدية"، للترمذي، حققه سميح وعباس، وأسمياه: أوصاف النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

وبعضهم حذف بعض الأحاديث عند التكرار. ومثاله: ما في تحقيق كمال يوسف الحوت، لكتاب الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، صفحة 133، حديث رقم (903).

وبعضهم حذف أسانيد الكتاب من الصلب، وأثبتها في الحاشية، كما فعل محقق كتاب "غريب الحديث"، لأبي عبيد القاسم بن سلام (224هـ).

ويوجد سلخٌ لأبواب من مصنف، ثم نشرها باسم جديد يوهم بأنه تأليف مستقل. وهناك توسع في التعليق، والشرح لمصنفات أخرى.

ثم إن بعض الناشرين حذف مقدمة محقق سابق للتعمية على حقوق التحقيق. وقد تكون هذه المقدمة موضحة للتدخلات في النص بالحذف، أو الإضافة، وعندئِذٍ لا يمكن تمييز أصل الكتاب كما صنفه صاحبه، من بين الحذف الذي تم بمادته الرئيسة.

ومن جانب آخر، فهناك مخطوطات محفوظة في المكتبات، لم تنشر بعد، ومخطوطات توزعت مجلداتها في مكتبات مختلفة، فصعب جمعها. ومخطوطات لم يكن يسمح بتصويرها، ومخطوطات نادرة تمتاز بقدمها، أو بصحتها على تلك النُسخ التي كانت قد طبعت.

لذا ينبغي:

أولاً: تجهيز الأصول الخطية للمصنفات الحديثية وفق الخطوات التالية:

1 - حصر أسماء المصنفات الحديثية، المثبتة في فهارس المكتبات العامة، والخاصة. وفي الكتب التي اعتنت بالتراث الإسلامي المخطوط. وفي ثبت فهارس المصنفين لمؤلفاتهم، ومشايخهم. وفيما يلي تفصيل لبعضها:

- كتاب تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين.
- كتاب تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان.
- مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي.
لندن. إنجلترا.
- معهد تاريخ العلوم العربية، والإسلامية.
جامعة فرانكفورت. ماين. ألمانيا.
- جمعية إحياء التراث الإسلامي.
مركز المخطوطات والتراث والوثائق.
الكويت.
- مركز الأبحاث للتاريخ، والفنون، والثقافة الإسلامية
إستانبول. تركيا.

2- جمع الأصول الخطية لهذه المصنفات، أو صورٍ لها، وإخضاع كل مخطوط للتالي:
- التحقق من عنوانه.
- التثبت من صحة نسبته لمصنفه.
- استبعاد النسخ الخطية الملفقة.
- المفاضلة بين النسخ، لاختيار النسخة الأم، كأصل يُعتمد عليها في التحقيق. ويتم ذلك بالنظر إلى كون النسخة بخط مصنفها. أو لكونها نسخة أحد كبار تلاميذه. أو لكونها نسخة كاملة؛ ليس فيها نقص، أو خرم. أو أنها تحمل قراءات، وسماعات لمحدثين معروفين.

3- استبعاد الترجمة للمصنف، ومصنفه، ومنهجه. والإحالة في ذلك على كتاب مصنفات المحدثين.

4- عدم تخريج الأحاديث، أو الآثار. والإحالة في ذلك على فهارس العمل الحديثي.

5- إخراج روايات النص المتعددة التي تختلف من ناحية الترتيب. أو الزيادة، والنقص، كل رواية على حدة دونما تلفيق.

ثانياً: اختيار المشتغلين بالتحقيق

إن أمتنا الإسلامية غنية في مختلف بقاع الأرض، بالقادرين على مهمة التحقيق، وبالإمكان توزيع النصوص عليهم في أماكن استقرارهم، مع الحرص على التزامهم بوحدة المنهج. وهم على ثلاث درجات: موثق النص، ومحقق النص، ومعد النص للطباعة. وجميعهم ينبغي أن يعرفوا بالتالي:

1- حسن المقصد باحتساب العمل لله تعالى.

2- الأمانة، وصحة المعتقد، وتحري الحق.

3- سعة الصدر، والصبر، والجَلَد.

4- حسن الفهم لما يقرؤه.

5- سعة الاطلاع على ألفاظ اللغة العربية، وأساليبها.

6- معرفة الخطوط العربية، وأطوارها التاريخية.

مهام موثق النص

1- إبراز النص كما تركه مصنفه دون تعديل.

2- إثبات فروق النسخ، وما عليها من حواشٍ.

3- استكمال الخرم الحاصل من انتقال نظر

المؤلف، أو الناسخ.

4- التثبت من أن الزيادات المنفردة تتطابق مع أسلوب المصنف، وليست من مزج الناسخ لصلب الأصل بحواشي القراء، أو المالكين للمخطوط.

5- اعتماد الرسم الإملائي المتعارف عليه في عصرنا.

مهام محقق النص

1- تقييد النص بالحركات، فيما يشتبه من الألفاظ، والأسماء، والكنى، والألقاب، والأنساب، والبلدان.

2- إزالة الالتباس عن الراوي الذي اقتصر على ذكر اسمه في السند، وعن الراوي الذي اشترك مع غيره في الاسم، أو الكُنية، بما يميزهم عمن سواهم من الرواة.

3- توثيق الآيات القرآنية، والأشعار، والأرجاز، والأمثال.

4- شرح غريب الألفاظ، وإيضاح غامضها، ومشكلها.

5- ترقيم الأحاديث، والآثار، والكتب، والأبواب، والفصول.

6- تحديد أوائل الفقرات. والعناية بعدم تداخل أجزاء الكلام.

7- تصحيح الأخطاء - إن وجدت - في الحواشي. وترك الأصل على ما هو عليه.

8- الترجيح بين الروايات في العبارات المعتلة

لغوياً، أو نحوياً. أو التي يستحيل معها المعنى، أو ينعكس، أو يستغلق فهمه. وعلى المحقق تعليل ترجيحه ببيان الأدلة.

9- تبيين الأوهام التي قد وقع فيها المصنف، ودفعها بالدليل - إن كان المحقق قادراً - وإلا فتقوم اللجنة العلمية بذلك.

مهام معد النص للطباعة

1- استكمال إدخال الحركات على جميع الألفاظ.

2- إدخال علامات الترقيم.

3- توزيع النص، بما يعين على فهمه.

المسارات

لتيسير الإحاطة الشاملة، والصحيحة، بهدي المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم؛ فقد تنوعت الإصدارات على أربعة مسارات:

1- للمحدثين: ديوان السنن والآثار، في خمسمائة وخمسين جزءاً.

2- للباحثين: موسوعة الحديث النبوي، في أربعين جزءاً.

3- للفقهاء: مدونة أحاديث الأحكام، في عشرين جزءاً.

4- لكل مسلم: معلمة الهدي النبوي، في تسعة أجزاء.

مَعْلَمة الهدي النبوي
مستفادة من الموسوعة
وحدة البناء: المقبول من المتون

تجمع المتون المقبولة: صحيحها، وحسنها. والمراسيل التي تتعدد مخارجها، طبقاً للمعايير المتيسرة بين أيدي علماء الشأن الأكفاء. على أن يعمل بما يجد من معرفة الصحيح من الروايات، فيعتمد إلغاء ما يتبين أن الحكم بصحته لم يكن صحيحاً. ويؤخذ فيها بما يحكم بصحته مما لم يكن مؤكداً من قبل، إلى أن تصل على مدى الأجيال المتعاقبة إلى الكمال، أو قريباً منه، مجردة من الأسانيد. ومعلقاً عليها بما يوضح المفاهيم. ويدفع الشبهات. مكملة ببيان الأحكام. والغريب من الألفاظ. والدلائل الإيمانية التي ترسخ الإسلام في ذهن القارئ المسترشد.

إن هدف هذه المعلمة، تثبيت السنة النبوية على سبيل الحصر. وتيسير الإحاطة الشاملة والصحيحة بمضامينها في مختلف جوانب الحياة.

وإذا اكتسبت المعلمة الثقة العلمية؛ فإنها ستزيح عبئاً عن المهتمين، إذ لا عذر لأحد بعدها في إشاعة الأحاديث الضعيفة، والموضوعة. أو الاستدلال بها. وفي ذلك حفظ للسنة، وصيانة لها.

مدونة أحاديث الأحكام
منتخبة من الموسوعة
وحدة البناء: المتن

تقوم على إيراد متون أحاديث الأحكام: مقبولها، ومردودها، وقد سبق جمع متابعاتها في الموسوعة.

ويقدم من المتون النوع الذي هو حجة في الشهادة، وهو ما رواه اثنان من الصحابة، فأكثر. ويشار إلى كونه متناً مقبولاً، أو مردوداً.

ولا يلتفت إلى تقديم المتن الأوفى؛ لأن المتن مبني على الثقة، والصحّة. خاصة إذا كان يترتب على ذلك حكم فقهي، مع الإشارة إلى الخصوصيات الزائدة، التي لا يترتب عليها حكم فقهي جديد.

ومتون المدونة مرقمة ترقيماً تصاعدياً، مع ذكر أرقام شواهدها، كما تقدمت في الموسوعة. فالمتن أعطيه رقماً واحداً، حتى ولو اختلف الراوة إذا تقاربت ألفاظهم، ومعانيهم. لأن الاعتبار في المدونة للمعنى دون اللفظ، أو الإسناد. فما دام أصل المعنى واحداً، فالحديث واحد. وهذا هو عرف الفقهاء.

وتوثيق الطرق؛ مبني على منهج الترميز للمصادر الحديثية. ونصصت في كل حديث على رقمه في الموسوعة.

موسوعة الحديث النبوي
مستقاة من الديوان
وحدة البناء: الراوي

تقوم على متن مختار فأكثر من متابعات الحديث المتطابقة، أو المتقاربة. يكون أجمع للمعنى. ومميزاً للمتن الأصح من الصحيح. مع الاعتناء بتقديم لفظ البخاري ومسلم في صحيحيهما، ومالك في الموطأ.

وفي حال تغاير المتن الذي اخترته بكلمة، أو جملة، أو مجموعة جُمل تتضمن سبباً للقصة؛ فأثبتها كمتن جديد، يحمل رقم الحديث المسلسل نفسه، مع رقم فرعي آخر يفصل بينهما قاطع (/). أما إذا كان المتن المغاير يحمل حكماً فقهياً جديداً؛ فإنني أثبته حديثاً جديداً، برقم جديد.

وإذا كان المتن المختار، تغايره متون أخرى بنقصان فيها، فلا أهتم بها؛ لأن الهدف الأساس هو العمل الموسوعي، وليس دراسة مناهج المصنفات، وأصحابها.

ولم أثبت المتون التي أوردتها كتب الموضوعات المحصورة فيها فقط - وإن كانت مُثبتة في ديوان السنن والآثار - لأن مصنفيها أوردوها في تراجم الرجال، ليدللوا على ضعف هؤلاء. قال ابن عدي[1] : "وذاكر لكل رجل منهم

---

[1] ((الكامل (1/5).

مما رواه؛ ما يضعف من أجله". وقال ابن حبان[1]: "ونذكر عند كل شيخ منهم من حديثه ما يستدل به على وهنه في روايته تلك". وقال أيضاً[2] "وإنني لا أحل لأحد روى عني هذه الأحاديث التي ذكرتها في هذا الكتاب؛ إلا على سبيل الجرح في روايتها على حسب ما ذكرنا". وهذه المصنّفات هي:

- الكامل؛ لابن عدي (368هـ).

واستبعدت مصنفات يرويها راو متروك، معروف بوضع الأحاديث. وهذه المصنفات هي:

- نسخة نبيط بن شريط الأشجعي (87هـ) في الأحاديث الموضوعة، وعددها ستة وستون حديثاً. منها ما هو صحيح المتن. ولكن الحُكم عليها بالوضع باعتبار السند.
- المسند المنسوب لزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (122هـ)؛ فالراوي له عن زيد، رجل لا يوثق بشيء من روايته، عند أئمة الحديث؛ وهو أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي الهاشمي (120هـ). قال أحمد: "كذاب. يروي عن زيد بن علي، عن آبائه أحاديث موضوعة".
- الأربعون الودعانية، لابن ودعان (494هـ).

والمصنفات المثبتة لأحاديث تتسم بالضعف الشديد، وهي:

- العظمة، لأبي الشيخ (396هـ).

---

[1] ((المجروحين (1/94).
[2] (((1/241).

- فضائل القدس، لابن الجوزي (597هـ).

فمصنفات لرواة معروفين بالوضع، أو لرواة متروكين، والمصنفات التي جل نصوصها واهية المتن، ليس موطنها موسوعة الحديث النبوي، كمتون منفردة. وإنما بالإشارة إليها في طُرق التخريج، ليتمكن النقاد الباحثون من الرجوع إليها في نصوص الديوان.

وإذا كان الحديث يستفاد منه في أكثر من معنى متعدد، في أبواب منوعة؛ فقد وضعته كاملاً في أول المواضع به، وأعطيته عندئذ رقماً أصلياً. مع الإشارة إليه في المواضع التي يستشهد به فيها. مكتفياً بإيراد الفقرة المستشهد بها، مع ذكر موقعه الأصلي؛ ليرجع إليه بتمامه هناك، ولم أعطه رقماً إطلاقاً، إنما أشير إلى ذلك بالنقط داخل قوسين.

فهذه الإحالات تغنينا عن تقطيع الحديث، وعن تكراره، فالحديث مثبت في الموضع الأصلي في الاستدلال، ويشار إليه في كل معنى يصلح للاستشهاد به فيه، دون تكلف، ولا مشقة.

واعتمدت في العزو إلى المصادر عنوان: (طرقه)، للخروج مما تتضمنه كلمة تخريجه، أو أطرافه، لكون المتن المختار لا يعني وجوده في جميع الطرق، ولوجود كتب العِلل، والرجال ضمن مصادر طرق الحديث.

وعند العزو إلى المصادر، فإنني أذكر اسم

المصنف، ومصنفه، ورقم الحديث، أو رقم الصفحة. دون ذكر لعنوان الكتاب والباب الذي ورد فيه، اعتماداً على ورود المتون كاملة، مع عناوين كتبها، وأبوابها في الديوان.

والتزمت في ترتيب طرق مخرجي الحديث أقدمية التسلسل التاريخي لوفياتهم.

وأحاديث الموسوعة مرقمة ترقيماً تصاعدياً برقمين: الأول لتسلسل الأحاديث، والثاني لرقم الباب. وتسلسل أرقام الأحاديث لكل باب على حدة - في الوقت الحاضر - على أن ترقم ترقيماً مسلسلاً لكل من الأحاديث، والأبواب، والكتب، والأقسام من أولها إلى آخرها، عند نهاية إنجازها - إن شاء الله تعالى -.

وعنونة أبواب الموسوعة، متوافقة، ومتطابقة، مع ما يماثلها في الديوان، لتيسير رجوع الباحث إلى النصوص كاملة كما وردت في المصنفات الحديثية.

والجمع المستوعب، والمستقصي لأشتات حديث واحد: طرقاً، وأطرافاً، وعللاً، ونقداً، مع ما تيسره موسوعة الرواة، يحقق التالي:

1- الوصول إلى عدد الأحاديث النبوية بصورة دقيقة.

2- التمكن على المدى الطويل من استخراج اللفظ الذي نطق به النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، دون ما روي بالمعنى. قال

الرافعي يصف ألفاظ النبوة: "محذوفة الفضول، حتى ليس فيها كلمة مفضولة". إن حصر الدلالات اللغوية للنصوص بدقة عن طريق المعاجم الحديثة للغة العربية، والتي سيستعان بالحاسب الآلي في صناعتها، سيقلص من الاختلاف الذي وقع بسبب عدم وحدة الفهم للدلالة اللغوية، ولصعوبة الإحاطة بالألفاظ ومدلولاتها في عصر الرسالة.

3- القدرة على استخلاص الحكم على الرواية بالصحة، أو السقم، فإن بعض طرق حديث ما، تكاد تخرجه من إطار السنة النبوية. فإذا استكملنا الاستيعاب، فقد نستحصل على متابعات تعضده، وتقويه، مما يجعله متناً مقبولاً.

4- معارضة الروايات بعضها ببعض خوف شذوذ، أو نكارة. مع دراسة اتصال السند خوف تدليس، أو انقطاع. وتعيين الراوي إن كان مبهماً، أو غير منسوب. ثم الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي. فيكون عندئذٍ حكم المحدثين اللاحقين - إن كانوا أهلاً لذلك - على درجة الحديث، أوضح وأتم من أحكام المحدثين السابقين فيما مضى، لأنهم كانوا يحكمون على كل رواية وحدها بالصحة، أو السقم. وقد يصحح بعضهم أكثر من رواية للحديث، فيصححونها جميعاً مع اختلاف ألفاظها، بل وتناقضها أحياناً. ويحتج كثير من

الفقهاء بكل الروايات التي يصححها المحدثون، مع أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم لم يقل إلا لفظاً واحداً.

5- تمكن الفقهاء من إعادة النظر في الاجتهاد الذي سبق خلال القرون الماضية، لعدم الوقوف على نص. وسوف تتقلص دائرة الخلاف الفقهي بين المدارس الفقهية، بسبب تمحيص الأدلة. وستسقط الآراء المبنية على أحاديث ضعيفة، أو واهية.

ديوان السنن والآثار
مُستوفى من مصنّفات المحدّثين
وحدة البناء: المصنفات

يستوعب ويستقصي جميع الروايات، والطرق لكل ما نسب إلى الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم: قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفة خُلُقية أوخَلْقية، أو سيرة؛ سواء كانت قبل بعثته، أو بعدها.

ويتضمن ما أضيف للصحابة، والتابعين، من قول، أو فعل، في جميع بطون المصنفات الحديثية المطبوعة، على اختلاف أسانيدها، واختلاف ألفاظها. تلك التي يرويها أصحابها بأسانيدهم إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو كانت مجردة الأسانيد، صحيحها، وسقيمها. مع تعليقات المصنفين، وتعقيباتهم، ونقولهم عن غيرهم، دون التقيد بزمن تصنيفها؛ ليكون بين يدي الباحث في جزئية الموضوع الذي يناظره: كل السنن، والآثار – التي وصلت إلينا -، والتعقيبات، والعلل، والأحكام. ليكون الحكم بعد ذلك على بينة، وبصيرة؛ فلا يخرج علينا أحد بعد ذلك بشيء ينسب إلى المصطفى صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إلا ونكون قد أحصيناه، ويكون علماء الشأن قد نظروا فيه.

فديوان السنن والآثار - بعد اكتماله إن شاء الله - يستوعب السنة النبوية - التي وصلت إلينا - في مصنّف واحد، مرتب على أبواب الجوامع الحديثية.

ولم أتقيد بزمن تصنيف معين أتوقف عنده. لأن طول السند، أو قصره، ليس دليلاً على الصحة، أو

الضعف. وقد تكون هناك أحاديث استدركت في القرون المتأخرة.

ولم أقتصر على كتب الرواية الحديثية، من صِحاح، وسنن، وجوامع، ومسانيد، ومعاجم، وغيرها. بل اهتممت بكتب التاريخ، والسير، والمغازي، والتراجم، والطبقات، والكنى، والغريب، والعِلل، وبيان الدرجة، والمردود من الأحاديث؛ لأنه لا يستغنى عنها بحال في بناء موسوعة الحديث النبوي، ففيها أحاديث مروية بأسانيد متصلة. ومناظرتها مع ما يماثلها يفيدنا في معرفة المقبول، والمردود.

والتزمت أخذ النصوص من مصادرها الأصلية، لا من المصادر الآخذة عنها؛ إلا إذا كان الكتاب مفقوداً، أو مخطوطاً لم يحقق بعد، أو لم أقف عليه فيما اجتهدت؛ فأكتفي بأخذه عمن نقل عنه. أو من كتب المجاميع، والزوائد، كبعض مصادر السيوطي (911هـ) في جامعه الكبير (جمع الجوامع)؛ فإن فيه مصنّفات لم نحظ بالوصول إليها، وقد أشرت إليها في ثبت المصادر.

ولم ألتفت إلى المختصرات، لأنها تحصيل حاصل، ككتاب المعتصر من المختصر، ليوسف بن موسى (803هـ).

ولما كانت أكثر نسخ المصنفات الحديثية في أوائل نصوصها ذكر تلميذ المصنف. وهذه طريقة المتقدمين، يذكر الراوي إسناده إلى المصنف في كل حديث. فرأيت مناسبة حذف هذا، ليكون

التحديث من المصنّف مباشرة؛ مدركاً، ومعتبراً أن بعض أحاديث المصنفات من زيادات التلامذة التي رووها عن شيوخهم مباشرة، مثبتها في مواقع وفيات التلامذة. مثال ذلك: ما زاده عبدالله بن أحمد (290ه)، وأبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي (368ه). فقد أوردت زيادات عبدالله في تاريخ وفاته. ووثقتها: بزيادته على مسند أبيه. والقطيعي في تاريخ وفاته (368ه) ووثقتها: بما زاده في مسند أحمد. أما التي وجدها التلميذ بخط شيخه، ولم يسمعها منه؛ فأوضح أن هذا من قوله، حتى لا يشتبه شيء على القارئ.

وغطيت في الوقت الحاضر المصادر المطبوعة فقط - لضعف الإمكانات -. أختار أميزها تحقيقاً، مقارناً، وموازناً بما يستجد من طبعات محققة ممن هو أوثق علماً، وأمهر إخراجاً، وأحسن ضبطاً؛ فأجدد تصنيفي مصححاً، ومنقحاً لما سبقها من طبعات.

واعتمدت التبويب الموضوعي المبني على الأبواب الفقهية في جميع مسارات العمل الأربعة. واهتممت بأن تكون عنونة الأبواب مقاربة لتلك التي استخدمها المحدثون فيما مضى، مع ما يستجد من عناوين تناسب العصر. مبتعداً عن العنونة التي تحسم رأياً فقهياً.

وقمت بتقسيم الموضوعات إلى عشرين قسماً رئيساً:

القسم الأول	:	الإيمان
القسم الثاني	:	العبادات
القسم الثالث	:	الأسرة

القسم الرابع : المعاملات
القسم الخامس : المجتمع
القسم السادس : الأخلاق
القسم السابع : التربية
القسم الثامن : القرآن
القسم التاسع : السيرة
القسم العاشر : المغازي
القسم الحادي عشر : الوفود
القسم الثاني عشر : الفضائل
القسم الثالث عشر : الغذاء
القسم الرابع عشر : اللباس
القسم الخامس عشر : الطب
القسم السادس عشر : الأيمان والنذور
القسم السابع عشر : العقوبات
القسم الثامن عشر : الفتن وأشراط الساعة
القسم التاسع عشر : الجهاد
القسم العشرون : الجامع

ثم جـزأت كـل قسـم إلـى كتـب، وقسـمت كـل

كتاب إلى أبواب، بما يناسب التصنيف في حينه. وقد تضمنت بعض الأبواب فصولاً، مرتباً نصوص الباب الواحد حسب أقدمية وَفَيَات المصنفين. مورداً عناوين كتب وأبواب النصوص المثبتة كما وردت في المصنفات التي تعنى بذلك في مقدمة الروايات، يفصلهما خط مائل. وحيثما يكون الخط مائلاً؛ فإن ما بعدها هو اسم الباب، وما قبلها اسم الكتاب. وإذا ورد الخط المائل، ولم يذكر قبله شيء؛ فهذا يعني أن الباب يتبع الكتاب السابق نفسه.

وعند عزو النصوص أثبت اسم المصنف، واسم مصنفه، ورقم الحديث، أو رقم الصفحة، أو رقم الجزء والصفحة.

ونصوص كل باب مرقمة على حِدة ترقيماً تصاعدياً مسلسلاً، لعدم اكتمال الديوان حالياً في طبعاته التمهيدية. وسيكون هناك ترقيم مسلسل للأحاديث والآثار من فاتحته إلى خاتمته - إن شاء الله تعالى - عند اكتمال كل قسم من الأقسام.

أبحاث لازمة

البحث الأول:

دراسة لقواعد الجرح والتعديل، ومعادلة الألفاظ الخاصة بهما - بالنظر إلى الاختلاف الحاصل في مدلولها بين العلماء - سعياً إلى تقرير المبادئ الأساسية لمنهج تحديد مراتب الرواة، وترقيمها بمسلسل رقمي يدل على تدرج هذه المراتب من أعلى درجات التوثيق إلى أدنى درجات التجريح، بحيث يعبر كل رقم من هذه الأرقام المسلسلة عن مجموعة ألفاظ الجرح والتعديل المستخدمة في نطاق المرتبة الواحدة.

البحث الثاني:

تقنين المصطلحات المستخدمة في مباحث علوم الحديث. وترجيح مدلول لكل مصطلح. على أن يقوم هذا التقنين على أساس تقسيم كلي جامع يربط بين مباحث عِلم المصطلح بعلاقة منطقية، واضحة المعالم، إذ يساعد ذلك على صياغة برامج الكمبيوتر التي تخدم الحديث، وعلومه.

الفهارس

*تنظيم الفهارس على نسق الحروف الهجائية:
- فهرس للموضوعات.
- فهرس للرواة.
- فهرس للأعلام.
- فهرس للأماكن.
- فهرس للأحاديث القولية.
- فهرس للأحاديث الفعلية.

*ترتيب الألفاظ في الفهارس:
- حسب المادة.
- حسب الترتيب الهجائي للكلمات مع تقديم المرفوع على المنصوب، ثم المجرور.
- تقديم ما خلا من (ال). على ما فيه (ال).
- تقديم المنون على غير المنون.

*تتم إحالة الكنى، والنسب للأعلام، على الأسماء.

الطباعة

- الحجم المطلوب للكتاب 17×24.
- الحجم المطبوع 12× 19 بما في ذلك الرقم المتسلسل.
- عدد الأسطر في كل صفحة لا تقل عن (26) سطراً.
- عدم ترك صفحات بيضاء بين الأبواب.
- لا بأس أن تكون بداية الباب بصفحة ذات رقم فردي، أو زوجي.
- إلغاء رقم الباب والاكتفاء بأرقام الأحاديث فقط.
- ترقيم الأحاديث لكل باب على حدة، مع اعتماد الشرطة (-) بدلاً من الأقواس ( ).
- الترويسة العُليا ستكون عبارة عن عنوان الباب.
- توثيق نصوص الديوان يكون في نفس سطر نهاية الحديث إذا سمحت المسافة بذلك.
- الآيات القرآنية جميعها من المصحف، مع ذكر رقم الآية.
- تعتمد عناوين الفصول في وسط الصفحة وبإطار مختلف عن إطار عنوان الباب.
- تحذف النقطتان الملازمة للعناوين الجانبية.
- ترك مسافتين آخرتين بعد علامة (*) دائماً.
- إضافة صفر (عددي)، وليس (نقطة)، سابق لرقم الآحاد، مثل (01) و(02) حتى الرقم (10). وإضافة نقطة سابقة أيضاً لرقم من ثلاثة

أرقام، وعند الوصول لأرقام الأحاديث المكونة من أربعة أرقام، فتكون الأرقام في نفس الصفحة مسبوقة بصفر، مثل (0998)، (0999)، (1000).

- يكون عدد النقاط الفرعية لبعض الطرق (في الموسوعة) حسب الأرقام المذكورة في نفس الصفحة. فمثلاً يكون عدد النقاط (2) في حالة أن الأرقام مكونة من رقمين. ويكون عدد النقاط (3) في حالة أن الأرقام في الصفحة مكونة من ثلاثة أرقام، وهكذا.
- التقيّد تماماً بإشارة بداية الأسطر.
- بدء الكتابة من أقصى اليمين دون ترك فراغ بداية الأسطر.

المراجع

1- أوقفوا هذا العبث بالتراث؛ لمحمد بن عبدالله آل شاكر، بيروت، دار المعالي، 1417هـ.
2- تحقيق المخطوطات بين الواقع والمنهج الأمثل؛ لعبدالله بن عبدالرحيم عسيلان، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1415هـ.
3- تحقيق النصوص ونشرها؛ لعبدالسلام هارون، الكويت، الثالثة، مزيدة.
4- تذكر الحفاظ؛ للذهبي، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
5- ترميز كتب الحديث؛ لمحمد بن سليمان الأشقر، مجلة الحكمة، العدد العاشر، جمادى الآخرة 1417هـ، الصفحات 239-279.
6- التعريف بدار التأصيل؛ لعبدالرحمن بن عبدالله بن عقيل، القاهرة، رمضان 1420هـ. نشرة تعريفية.
7- الجامع لأخلاق الرواي وآداب السامع؛ للخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف، 1403هـ.
8- جمع الجوامع؛ للسيوطي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصورة عن النسخة الخطية.
9- جهود المعاصرين في خدمة السنة المشرفة؛ لمحمد عبدالله أبو صعيليك، دمشق، دار القلم، 1416هـ.

10- دليل مركز بحوث السنة والسيرة؛ جامعة قطر، الدوحة، 1411هـ، نشرة تعريفية.
11- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور السنة المشرفة؛ لمحمد بن جعفر الكتاني، بيروت، دار البشائر الإسلامية، الرابعة، منقحة، 1406هـ.
12- علم فهرسة الحديث: نشأته، وتطوره، أشهر ما دون فيه؛ ليوسف بن عبدالرحمن المرعشلي، بيروت، 1406هـ.
13- فتح المغيث؛ للسخاوي، المدينة النبوية، المكتبة السلفية، 1388هـ.
14- فهارس أوائل الحديث، وأطرافه: نشأتها، وأهميتها، وترتيبها؛ لناصر ابن محمد السويدان، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 1417هـ.
15- مقدمة ابن الصلاح؛ تحقيق: عائشة بنت عبدالرحمن، القاهرة، دار الكتب، 1974م.
16- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين؛ لرمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1406هـ.
17- منهج لتصنيف موسوعة حديثية جامعة؛ لعبدالقادر بن أحمد عبدالقادر، المدينة النبوية، الجامعة الإسلامية، 1402هـ ـ 1403هـ، رسالة ماجستير.
18- موسوعة الحديث النبوي الشريف: الصحيح والحسن؛ لنديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي، بيروت، دار الحضارة العربية، 1411هـ.

19- نحو موسوعة للحديث النبوي: مشروع منهج مقترح؛ ليوسف القرضاوي، مجلة المسلم المعاصر، السنة الحادية عشر، العدد الحادي والأربعين، ربيع الأول 1405هـ. الصفحات 117-158.
20- ندوة استخدام الحاسوب في العلوم الشرعية؛ تنظيم البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مجمع الفقه الإسلامي، الكتاب التوثيقي، جدة، 1413هـ.
21- ندوة السنة النبوية ومنهجها في بناء المعرفة والحضارة؛ تنظيم مؤسسة آل البيت بالتعاون مع المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الكتاب التوثيقي، عمان 1410هـ.
22- ندوة نحو موسوعة شاملة للحديث النبوي؛ تنظيم جامعة قطر بالدوحة، مجلة منار الإسلام، السنة السادسة عشرة، العدد الثالث، ربيع الأول 1411هـ. الصفحات 66-77.

فهرس المحتويات:

المقدمة.....2
التمويل.....12
التقديرات.....13
أولاً تحقيق الأصول الخطية 13
ثانياً: التصنيف والتدوين.....13
المفاهيم.....16
.....16
المهام.....17
أولاً مهام مصنفي البطاقات (من الذين لهم تطلّع لشرف خدمة السنّة النبوية).....17
ثانياً : مهام الباحثين (من الحاصلين على الشهادة الجامعية).....17
ثالثاً: مهام المحدثين (من الذين لهم قدم راسخة في التأليف في علوم الحديث).....17
رابعاً: مهام اللجنة العلمية (من العلماء المشهود لهم بالتصنيف، والفضل).....18
الأصول الخطية.....19
أولاً تجهيز الأصول الخطية للمصنفات الحديثية وفق الخطوات التالية:.....20
ثانياً: اختيار المشتغلين بالتحقيق.....22
مهام موثق النص.....22
مهام محقق النص.....23
مهام معد النص للطباعة.....24
المسارات.....24
مَعْلَمة الهدي النبوي.....25
مدونة أحاديث الأحكام.....26
موسوعة الحديث النبوي.....27
ديوان السنن والآثار.....33
أبحاث لازمة.....38
البحث الأول:.....38
البحث الثاني:.....38

الفهارس.....39
الطباعة.....40
المراجع.....42
فهرس المحتويات:.....46